

آفاق برلمانية

المجلد ٤
العدد ٥

نشرة توثيقية تعنى بشؤون المجلس التشريعي تصدر عن مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، أيلول ٢٠٠٠

افتتاحية

المفاوضات وحجب المعلومات

بالرغم من انعقاد عدد من "جلسات استماع" في المجلس التشريعي حول سير المفاوضات، اشتكى عدد من النواب من شحة المعلومات التفصيلية حول ملفات التفاوض المختلفة، والتي قيل انه جرى الاتفاق حول معظمها باستثناء ملف القدس.

وكما أشار عدد من النواب فمن غير المناسب أن يكون مصدر المعلومات المفصلة نسبياً الصحافة الاسرائيلية او مصادر اسرائيلية اخرى، من بينها تصريحات مسؤولين او تسريبات تهدف الى إعداد الرأي العام الاسرائيلي.

فلمواطن الفلسطيني كل الحق في معرفة تفاصيل المفاوضات على الاقل، بنفس القدر الذي يعرفه المواطن الاسرائيلي. وتوجد آليات معروفة لذلك حتى في القضايا "الحساسة". فمثلاً يمكن عقد جلسات مغلقة للمجلس التشريعي، او لبعض لجانها للاطلاع على تفاصيل قد لا تنشر في وسائل الاعلام، ولكن تتيح للمجلس الاطلاع على مجرى المفاوضات وممارسة واجبه الاساسي وهو مراقبة اعمال السلطة التنفيذية.

وتجد الإشارة ايضا الى ان الصحافة ووسائل الاعلام الفلسطينية لم تقم بدورها المطلوب في تغطية المفاوضات، الامر الذي يضعف من مصداقيتها امام الجمهور، ويدفع المواطن لاعطاء مصداقية اكبر لوسائل الاعلام الاسرائيلية. وتوجد مسؤولية اكبر على وسائل الاعلام في هذا الموضوع بالذات، لأن المفاوضات لا تهم الجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع فحسب، بل هي موضع اهمية لجميع الفلسطينيين الذين لهم الحق بالاطلاع على ما يجري من مباحثات تتعلق بقضايا تمس مستقبلهم، كما هو الحال بالنسبة للفلسطينيين في لبنان وسوريا ودول عربية وأجنبية اخرى.

قانون الانتخابات ومستقبل النظام السياسي

نظام الدوائر الانتخابية وقفه تقييم

على ضوء أداء النواب خلال الفترة السابقة هل سيعيدون ترشيح أنفسهم للبرلمان الفلسطيني المنتظر؟

الدستور الفلسطيني وإعلان الدولة!

نواب: القوانين وضعها الشعب الفلسطيني للدولة الفلسطينية.. وليست للمرحلة الانتقالية

مشروع قانون التأمينات الاجتماعية

رئيس لجنة الرقابة:

نواصل العمل من أجل تنفيذ ٥٤ قراراً من قرارات محكمة العدل العليا

المنظمات الشعبية الفلسطينية، اشكالية الداخل والخارج

ملف العدد:

الموقف التفاوضي الفلسطيني:

بين ضغط أمريكي محكم وإسناد عربي خجول!

الموقف التفاوضي الفلسطيني:

بين ضغط أمريكي محكم وإسناد عربي خجول!

قضية المساعدات أو التعاون مع الفلسطينيين باعتباره تعاوناً غير حكومي.

إنّ كيف يمكن أن تشكل قضية وقف المساعدات الأمريكية، وهي ضئيلة جداً، ورقة ضغط حقيقية على القيادة الفلسطينية لإجبارها على إبداء مزيد من "المرونة" في المفاوضات خصوصاً في موضوع القدس؟ إلا إذا كان المقصود وقف المساعدات الدولية برمتها، وعندها تكون الرسالة إلى القيادة الفلسطينية: "قف وفكر".

لا شك أن أمريكا وزناً ونفوذاً لا يمكن للفلسطينيين بل ولأي دولة في العالم الاستهانة بهما. ورغم ذلك تقول د. حنان عشراوي: "يجب أن لا نستهنين بقدرة الولايات المتحدة، لكن لدينا إرادة وطنية ولا نسلّم بأي نفوذ على حساب حقوقنا". وترى د. عشراوي أن التلويح بوقف المساعدات هو حجة واهية وابتزاز، ويعكس طريقة تعامل أمريكا مع الفلسطينيين كطرف دون حقوق ودون المستوى المطلوب وبشكل عنصري. وتضيف: "لا يمكن أخلاقياً أن نصبح رهينة للامتثال للأوامر الأمريكية، هذه طريقة فظة ومفضوحة. والمساعدات التي يهددون بإيقافها تصرف في معظمها على الأمريكيين وبنسبة تصل إلى ٧٠٪".

وعن مدى جدية التهديد الأمريكي، تقول د. عشراوي: "التهديدات لحد الآن ليست ذات تأثير على القرار الفلسطيني. ولو كان الأمريكيون جادين في تهديدهم، فإن القضية تحتاج إلى وقت، على الرغم من أن البعض يضع هذه التهديدات في سياقها الحقيقي".

الموقف العربي:

يعيش النظام الرسمي العربي منذ حرب الخليج الثانية حالة من التفكك وفقدان القدرة على تأكيد وجوده في السياسة الدولية، وتحديداً فيما يخص القضايا العربية. لقد ولت الأزمنة التي كان النظام العربي الرسمي يفعل فيها في ظل معادلة القطبين الدوليين. كما أن ما أورثته حرب الخليج الثانية من عزل لكتل عربية عن بعضها، شكّل مظهراً من مظاهر التفسخ في هذا النظام. عدا عن بروز المصلحة القطرية في رأس أولويات الدول العربية بغض النظر عن تناقض هذه المصلحة

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء انعقاد قمة كامب ديفد أسلوب التهديد المباشر والتلويح بالعقوبات، وتوالت الضغوط من الرئيس الأمريكي ومن وزيرة الخارجية وغيرهم من المسؤولين الأمريكيين. وتناقلت وسائل الإعلام عن الرئيس الأمريكي قوله بحدة للرئيس الفلسطيني:

"ستنفض أمريكا يدها من عملية السلام، أنتم تتحملون المسؤولية، ستتجمد علاقاتنا الثنائية، سيوقف الكونغرس المساعدات، ستعيشون عزلة. أنتم لم تقدموا شيئاً جديداً بالنسبة للقدس، الإسرائيليون ساروا خطوات إلى الأمام".

ومارست الولايات المتحدة في أروقة كامب ديفد ضغطاً اقتصادياً ولوحت بوقف المساعدات، وهددت فيما بعد بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس. وبعد الإعلان عن فشل القمة، حملت الولايات المتحدة الطرف الفلسطيني مسؤولية إخفاق القمة في التوصل إلى اتفاق نهائي. وأشاد الرئيس كلنتون برئيس الوزراء الإسرائيلي وبموافقه أثناء القمة. وذهبت الولايات المتحدة أبعد من ذلك وعملت على محاصرة التحرك الفلسطيني الذي قاده الرئيس عرفات بهدف شرح المواقف الفلسطينية وحشد تأييد عربي وإسلامي ودولي لإعلان الدولة.

ولم تكتف الولايات المتحدة بالضغط المباشر على الفلسطينيين، بل عمدت إلى الضغط على الدول العربية للحيلولة دون عقد قمة عربية تدعم الموقف الفلسطيني والثوابت الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمتها قضية القدس. كما حركت الولايات المتحدة حلفاءها ومعسكرها لممارسة الضغوط على الرئيس عرفات لتثنيه عن إعلان الدولة من جانب واحد. وكانت تلك الضغوط على شكل نصائح متتالية سمعها الرئيس عرفات في معظم العواصم التي شملتها جولته الأخيرة.

أما قضية المساعدات الأمريكية والتي هدد كلنتون بأن الكونغرس سيوقفها، فإنها أصلاً مساعدات ضئيلة، فوفق التقرير الربعي الأول لعام ٢٠٠٠ الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فإن حجم التزامات الولايات المتحدة الأمريكية للسلطة في الربع الأول من هذا العام بلغ (٩٦٨، ٢٦٦) مليون دولار حول منها فعلياً (٦٢٣، ٨) مليون دولار. وهنا يجدر الذكر أن الكونغرس الأمريكي كان قد وضع شروطاً على

تجاه أية قمة عربية كبيرة او مصغرة تبحث قضية القدس واللاجئين وقضايا الوضع النهائي الاخرى.

فقد هدفت زيارة الرئيس عرفات الى البلدان العربية، حسب السيد صالح رأفت، الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني/فدا، إلى شرح الموقف الفلسطيني في مفاوضات كامب ديفد، والضغوطات التي واجهها الطرف الفلسطيني من قبل راعية العملية التفاوضية الولايات المتحدة. وهدفت هذه الجولات ايضا الى خلق تحرك عربي رسمي داعم للمفاوض الفلسطيني في تمسكه بالثوابت الوطنية، سواء كان ذلك من خلال عقد قمة عربية شاملة او مصغرة لبحث هذا الموضوع. هذا عدا عن السعي الفلسطيني لانتزاع تأييد عربي لاعلان بسط السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس في الثالث عشر من أيلول وفق مقتضيات الاتفاق مع اسرائيل، وانسجاما مع قرارات المجلس المركزي الاخيرة.

وقد شكك السيد قيس عبد الكريم، "أبو ليلي"، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وعضو المجلس المركزي الفلسطيني، في امكانية تحقيق انجاز ملموس وحقيقي من جولات الرئيس العربية. فلم يتعد الدعم الذي حصل عليه الرئيس حدود الدعم اللفظي والمعنوي، ولم تصل الجولة الى اعلان تأييد عربي واضح لبسط السيادة الفلسطينية في موعدها، او دعم عقد قمة عربية لاجل هذا الغرض.

ولم يرتبط التأييد العربي، حسب أبو ليلي، بالتزامات محددة سواء في قضية القدس او في قضية اعلان بسط السيادة، وبما يشكل جدارا عربيا يحمي المفاوضات الفلسطينية. ويعزو أبو ليلي عدم جدية المواقف العربية الى الضغط الامريكى على الانظمة العربية والهادف الى منع عقد قمة عربية. هذا عدا عن التمزق في الصف العربي، وامام هذا فان العرب الذين لا يستطيعون موضوعيا مطالبة الفلسطينيين بالمرونة في قضايا الحل النهائي، اكتفوا بالتأييد اللفظي لهم، فيما راعوا رغبة امريكا بعدم اللجوء الى مؤسسة القمة العربية. ويستبعد أبو ليلي بأن يكون الانفراد الفلسطيني بعقد اتفاق اوسلو سببا رئيسا في امتناع الدول العربية عن عقد القمة. وقال: "ربما كان هذا الانفراد قد اضعف موقف بسط السيادة لكنه لا يمكن ان يشكل ذريعة لقضايا مثل القدس واللاجئين. رغم ان ذلك قد اضعف من قدرة الفلسطينيين على إحراج العواصم العربية".

ويختلف السيد صالح رأفت مع ابو ليلي، فهو يرى ان جولة الرئيس قد حققت اهدافا منها تحديد موعد لاجتماع وزراء

مع المصلحة القومية العامة. فهناك اكثر من مشكلة عربية تحتاج الى دعم النظام الرسمي العربي لها، فيما يعاني أصحاب هذه المشاكل ويواجهون قضاياهم بأنفسهم. فالعراق يعاني من عشر سنوات من الحصار ويموت أطفاله من الجوع والأوبئة، وفلسطين تتعرض أرضها للنهب والاستيطان وتتعرض القدس للتهويد، وليبيا عانت حصارا جويًا لمدة ليست قصيرة، فيما لم يقف النظام الرسمي العربي وقفة جدية أمام مظاهر الاستهتار الغربي بمشاعر الأمة.

ولعل المؤشر الأبرز على تهتك النظام الرسمي هو الغياب الطويل لمؤسسة القمة، والتحول الى سياسة المحاور العربية الثنائية والثلاثية وبشأن قضايا مؤقتة. فعدا عن القمة التي عقدت بعد تولي نتانيا هو الحكم في إسرائيل والتي جاءت بعد ست سنوات من القمة التي اعقبت اجتياح العراق للكويت، لم تنعقد قمة عربية واحدة منذ عشر سنوات. فيما لم يستحق التدمير الاسرائيلي للبنية التحتية اللبنانية هذا العام اكثر من مؤتمر لوزراء الخارجية العرب لم يخرج بأكثر من الدعم اللفظي للبنان. واليوم، والقضية الفلسطينية تدخل في مرحلة معقدة وصعبة، لا يستطيع المفاوضات الفلسطيني تجاوز صعوباتها والضغوطات المفروضة من امريكا واسرائيل عليه، الا من خلال تأييد ودعم حقيقي عربي له، نجد الفلسطيني يقع هذه المرة وبشكل حقيقي أسيرا لحالة "يا وحدنا". هذه العبارة التي شكلت في التاريخ الفلسطيني المعاصر مدخلا لسياسات فلسطينية لم تكن تلقى اجماعا وطنيا.

فبعد قمة كامب ديفيد الاخيرة وما نتج عنها من تعثر معلن للمفاوضات نتيجة التعتن الاسرائيلي ورفض حكومة اسرائيل تطبيق قرارات الشرعية الدولية ونتيجة الدعم الامريكى للموقف الاسرائيلي، بات الطرف الفلسطيني بحاجة الى تعزيز قوته التفاوضية، من خلال اللجوء الى البعد العربي، باعتبار ان الفكرة التي سادت في التاريخ السياسي العربي منذ اواسط هذا القرن وقبل ذلك، هو ان قضية فلسطين قضية عربية وان مسؤولية تحريرها هي مسؤولية عربية. فيما تعتبر قضية القدس في هذا المجال مركز الاهتمام العربي.

لكن ومن كل ما رشح من انباء عن نتائج جولة الرئيس عرفات العربية، لا يبدو ان هناك اهتماما عربيا جديا بما جرى في كامب ديفيد. فعدا عن الموقف المصري الواضح في دعمه العملي للموقف الفلسطيني حتى الان، لم تبرز أية إشارة عملية من النظام الرسمي تدعم الموقف الفلسطيني سوى التأييد الكلامي. لكن التردد حكم موقف الانظمة العربية

أن نواب ابدوا نوعا من الحذر إزاء تأييدهم لموقف الوفد الفلسطيني المفاوض، معتبرين ان كل ما صرح به أعضاء الوفد بعد عودتهم من كامب ديفيد يتعلق بأجواء المفاوضات فقط وليس لما سيكون عليه الوضع لاحقا.

وكان المجلس التشريعي خصص جلسة خاصة للاستماع إلى رئيس المجلس احمد قريع الذي شارك في المفاوضات، بل كان مفاوضا رئيسيا في قضيتي الأرض والأمن، اضافة إلى كونه رئيسا للفريق الفلسطيني المشارك في مباحثات الوضع النهائي، ولم يشارك قريع بصفته رئيسا للمجلس التشريعي.

وقدم قريع خلال جلسة الاستماع، وعلى مدار نصف ساعة، تفاصيل عن المباحثات التمهيدية التي قادت إلى كامب ديفيد وصولا إلى آخر أيام مفاوضات القمة عندما أعلن عن فشلها.

وانتقل المجلس بعد حديث قريع إلى جلسة سرية بناء على رغبة النواب، الا انه وعلى ما يبدو لم تبدل الجلسة السرية شيئا من موقف المجلس التشريعي الذي أعلن عن تثمينه لموقف الوفد الفلسطيني المفاوض الذي شارك في مفاوضات كامب ديفيد لما أبداه من صلابه في تمسكه بالثوابت الفلسطينية. ودعا المجلس الشعب الفلسطيني إلى الالتفاف حول القيادة الفلسطينية في معركتها التفاوضية.

ونجح أعضاء الوفد الفلسطيني في كسب الرأي العام الفلسطيني، بعد ان عقد معظمهم ندوات وورش عمل تحدثوا خلالها بالتفصيل عن صمود الوفد الفلسطيني في مفاوضات كامب ديفيد.

وحاولت العديد من المنظمات والفصائل التشكيك بان نوعا من الاتفاق قد تم في كامب ديفيد، ودعت هذه المؤسسات والفصائل من خلال بيانات مختلفة وتصريحات صدرت عن مسؤولين فيها إلى ضرورة ان يعرض أعضاء الوفد الفلسطيني تفاصيل ما جرى على الشعب الفلسطيني، لأن هذا من حقهم. الا انه وبعد ان قام أعضاء الوفد بذلك، خرجت آراء تقول ان الوفد الفلسطيني لا يتحدث عما جرى في كامب ديفيد الا لأنه تم التوقيع على شي ما.

وقد تكون هذه هي المرة الأولى التي يقف فيها رئيس المجلس التشريعي ويتحدث عن الوضع السياسي التفاوضي أمام النواب، خاصة وان مشاركة قريع في المفاوضات كان على الدوام مكان نقد من عدد من النواب الذين طالبوه بعدم المشاركة في المفاوضات وذلك كي لا يتم زج المجلس في مفاوضات قد تكون في النهاية خاسرة.

الخارجية العرب في القاهرة، وتحديد موعد لاجتماع لجنة القدس، وسيتبعه اجتماع آخر للمؤتمر الاسلامي. حيث سيكون موعد الاجتماعين قبل الثالث عشر من ايلول.

ويعزو السيد رأفت ضعف التجاوب العربي مع المطالب الفلسطيني بعقد القمة الى مشكلات عديدة بين الأقطار العربية تمنع لقاءها نتيجة آثار حرب الخليج الثانية، فيما يتفق ايضا مع ابو ليلى على دور الضغط الاميركي في منع عقد القمة.

ويفسر علي جرادات، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، ضعف نتائج الجولة العربية للرئيس ياسر عرفات باحتمالين، هما: إما أن ما تراكم خلال مفاوضات كامب ديفيد من خطوط عريضة اتفق عليها يحتاج الى غطاء رسمي عربي وحماية رسمية لاي اتفاق يمكن التوصل اليه، او أن ما جرى في القمة هو تعثر حقيقي يحتاج فيه الطرف الفلسطيني الى تجنيد الدول العربية لتعزيز قوته التفاوضية. ويقول جرادات: "إن ما تم التوصل اليه في قمة كامب ديفيد لا يرتقي الى اتفاق، فيما بين البيان الختامي التزام الطرفين بالتفاوض وعدم اللجوء الى اجراءات من طرف واحد، مما يعني ان خيار بسط السلطة ظل اسير العملية التفاوضية وليس استحقاقا لاتفاقات سابقة".

ويتفق جرادات مع أبو ليلى ورأفت في تقييم الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في منع القمة من خلال مبعوثيها الى المنطقة. ويرى أن انفراد الفلسطينيين بتوقيع اوسلو قد ادى الى إراحة العرب من عبء القضية الفلسطينية التي لم تعد ذات اهتمام مركزي لدى الانظمة العربية، وان الطرف الفلسطيني بات في الساحة وحيدا. فيما يحاول باراك اللعب من جديد على تناقض المسارات خاصة مع سوريا بعد ان تخلص من الملف اللبناني. ويتفق معهم أيضا كل من النائب احمد الصغير، رئيس لجنة القدس في المجلس التشريعي، والنائب داود الزير والنائب زياد أبو زياد. وبينما يدعو الصغير الدول العربية إلى إسناد حقيقي للمفاوض الفلسطيني، إلا انه يستدرك بأن الحقيقة الوحيدة في الموقف العربي هو ضعفه وارتفانه بالغالب بالسقوف الأمريكية. ويشير الصغير إلى أن لجنة القدس في المجلس التشريعي ستبدأ تحركا عربيا لدعم القدس.

موقف المجلس التشريعي الفلسطيني:

في الوقت الذي ثمن فيه المجلس التشريعي أداء الوفد الفلسطيني الذي شارك في مفاوضات كامب ديفيد لما أبداه من تمسك بالثوابت الوطنية التي اقرها المجلس المركزي، إلا

مراكز الدراسات العالمية والإسرائيلية والإعلام الإسرائيلي، وكان في متناول أي مطلع، ولم تكن هناك فواجع سياسية". واختتمت الشوا حديثها بالقول: "أعتقد أن رئيس المجلس كان مسؤولاً عندما تحدث أمامنا، وهو مسؤول بالمعنى الأدبي، وهو تحدث عن مرحلة بعينها ولم يتحدث عن المرحلة القادمة". وكان رئيس المجلس تحدث أيضاً أمام اللجنة السياسية إضافة إلى الجلسة الخاصة في المجلس التشريعي، وأشارت الشوا: "كل ما عرض أمامنا كان متزامناً ومتجانساً بين أعضاء الوفد دون ترتيب مسبق".

من جهته، اعتبر النائب حسن خريشة أن أخطر ما جرى في كامب ديفيد هو حجب المعلومات عن الشارع الفلسطيني، مشيراً إلى أن مصدر المعلومات الرئيسي كان خلال مباحثات واشنطن هو الإعلام الإسرائيلي.

وذهب خريشة إلى حد القول بأن المفاوض الفلسطيني أيضاً تعرض إلى سياسة حجب المعلومة عنه، وقال: "أعضاء الوفد الفلسطيني تعرضوا إلى حجب للمعلومة بشكل كامل".

وفي الوقت الذي اعتبرت فيه النائبة الشوا أن تصريحات الوفد الفلسطيني المفاوض جاءت منسجمة مع بعضها البعض، عارضها خريشة بالقول بأن تصريحاتهم جاءت متناقضة. وقال: "هناك تناقض في التصريحات في العديد من الجوانب، ولم تكن التصريحات متناغمة ليس من حيث الشكل فقط، بل من حيث المضمون".

وأضاف: "برأيي الشخصي يجب أن نحكم على الأمور بنتائجها، وما تم في كامب ديفيد هو بداية لسلسلة من المفاوضات القادمة. ونحن على سبيل المثال لم نكن نعلم بأن قمة ديفيد سبقتها ١٧ جولة مفاوضات في ستوكهولم، والجزء الأكبر منها خصص للإعداد لكامب ديفيد".

وأشار خريشة إلى أن الوفد المفاوض لم يتطرق في حديثه عن مفاوضات كامب ديفيد خلال الندوات وحتى خلال جلسة التشريعي عن تفاصيل ما عرض في كامب ديفيد، "وإن الحديث بمجمله تضمن صمود الوفد أمام التهديدات الأمريكية".

وكان رئيس المجلس التشريعي قد قال خلال الجلسة الخاصة أن الوفد الفلسطيني رفض الخطوط العامة للمفاوضات وطالب بأن تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، مشيراً إلى أن التفاصيل غير مهمة "طالما لم يتم الاتفاق على الأمور الرئيسية والأساسية في المفاوضات".

إلا أن قريع كان يرد بشكل قاطع بأنه لا يشارك في المفاوضات بصفته رئيساً للمجلس التشريعي بل بصفته عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح، وهو يشارك بناءً على تعليمات من القيادة السياسية.

وعن رأيها بحديث قريع وحديث أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض حول ما جرى في واشنطن، تقول النائبة راوية الشوا عضو اللجنة السياسية في المجلس: "إن مشاركة رئيس المجلس التشريعي من رئيس للمجلس إلى مفاوض رئيسي في السلطة التنفيذية نقطة يجب عدم إغفالها. ولا يمكن أن يكون هذا الوضع مقبولاً لأن فيه خلط للأوراق واستمرار في البعد عن التخصصية وعدم التركيز على البناء المؤسساتي الذي يجب أن يكون درعاً للمرحلة القادمة".

واعتبرت الشوا أن وضع نواب المجلس في صورة ما جرى في قمة واشنطن من قبل رئيس المجلس هو شيء جيد. وقالت: "لكن ما قاله أبو العلاء يوحى للسامع بأن القمة فشلت بالكامل، كان هناك إحياءات أخرى بأنها لم تكن فاشلة بل وضعت أسساً لمؤتمرات قادمة".

وقالت الشوا بأن ما خرجت به من حديث قريع أن هناك مؤتمر أول وثاني وثالث ورابع إلى أن يتم الاتفاق.

وتتحدث جميع الأنباء الصحافية بأن هناك قمة أخرى ستعقد قريباً، لكن بعد التحضير الجيد لها.

وتحدث بعض النواب عن أن أعضاء الوفد المفاوض اتفقوا فيما بينهم على ما سيقولونه عن المفاوضات، إلا أن الشوا تعارض ذلك بالقول: "أنا لا أعتقد أن الأمور جاءت بهذا الشكل، ليس بالاتفاق بينهم، بل كانوا يحاولون أن يؤكدوا للمجلس بأنهم صمدوا في القمة بالقدر الذي يتطلع إليه الشعب الفلسطيني".

أضافت الشوا: "لكن أبو العلاء والوفد المفاوض لم يوضحوا بما فيه الكفاية بأن التمسك بهذه المواقف سيستمر حتى ما بعد قمة كامب ديفيد". وتابعت: "ما حدث وما تم في كامب ديفيد ربما نقلوه ليس بتفصيلاته، لكنه يدل على أن أعضاء الوفد كانوا على اتفاق على توجه واحد وموحد، وهو الأمر الذي ساعد في صمودهم أمام التهديدات".

وأشارت الشوا إلى أن ما سمعه النواب من قريع حول السيناريوهات المطروحة كان مطروحاً سابقاً. وقالت: "ما أريد أن أذكره أن ما تسرب لنا كان مطروحاً في السابق من خلال

قانون الانتخابات ومستقبل النظام السياسي

نصوص القانون تأتي: "مراعية لظروف الشعب الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، وحاجته الى اعتماد تركيبة سياسية متينة ترعى مصالحه الوطنية، كي يقوم نظامه السياسي على التعددية السياسية دون مساس بحق الجميع في التقدم للترشيح، بشكل مستقل او بقوائم حزبية او كتكتلات انتخابية". ان سماح القانون بالترشيح في قوائم حزبية لا يعطي هذه القوائم ضمانا بالتمثيل في المجلس، بقدر ما اعطاها هذا الاعتراف امتيازاً بتخفيض رسوم الترشيح، واعفاؤها من جمع التواقيع الضرورية لتزكية المرشح، وهذا يشير الى ان هناك ضماناً للتعددية في الترشيح دون ادنى ضمان للتعددية في التمثيل.

كما ينص القانون على اشراف السلطة التنفيذية المباشر على الانتخابات، من خلال وضع هذه الصلاحية بيد رئيس السلطة الوطنية، الذي يعلن اسماء لجنة الانتخابات المركزية، واسماء رئيس واعضاء محكمة استئناف قضايا الانتخابات. فيما لا يشير القانون الى دور الجهاز القضائي في الاشراف على هذه الانتخابات.

ويشترط القانون على الكتل الحزبية التي ترشح نفسها للمجلس ان تكون مسجلة في وزارة الداخلية. وفي ظل عدم وجود قانون فلسطيني للأحزاب السياسية، فإن هذا الشرط يعني أن يتم التسجيل وفق القوانين التي كانت سارية ايام الحكم الاردني او المصري، وهذا يعني ان احزاباً معينة يمكن ان يرفض تسجيلها في ضوء هذه القوانين.

لم يراجع المجلس التشريعي القانون الذي انتخب اعضاؤه بموجب، باعتبار ان هذا القانون خاص بالمرحلة الانتقالية، فيما ثبتت للجنة السياسية في المجلس في اكثر من تقرير لها ضرورة تحديث قانون الانتخابات عند الشروع باجراء انتخابات جديدة لبرلمان الدولة العتيدة.

ولعل اهم ما ورد في بنود القانون هو انحصار صلاحيته في الضفة والقطاع، وتعريفه للفلسطيني بانه من يملك اقامة دائمة في الضفة والقطاع والقدس، الامر الذي اوجد تناقضاً بين تعريف الفلسطيني في القانون، وتعريف الناخب. مع ان الديباجة التي جمعت بين التعريفين، كانت تشدد على انها لاغراض تنفيذ القانون.

وتتعدد الآراء بين اعضاء المجلس التشريعي، حول موقفهم من قانون الانتخابات الحالي. فمنهم من يتردد في حسم موقفه تجاه نظام الدوائر الانتخابية، ومنهم من يؤيد هذا النظام، فيما يعارضه عدد من النواب لهم اهميتهم في عمل المجلس.

رغم ما يمكن أن يسمى بفشل مفاوضات "كامب ديفد" الأخيرة، بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، الا ان استحقاق قيام دولة فلسطينية وبغض النظر عن طبيعتها لا يزال قائماً. فقد حدد الطيب عبد الرحيم، أمين عام رئاسة السلطة الوطنية ان الثالث عشر من ايلول هو بداية العمل على إقامة دولة فلسطينية، فيما السقف الزمني للتجسيد التام للسيادة هو نهاية العام ٢٠٠٠. ورغم مظاهرات التأييد للمفاوض الفلسطيني العائد من الولايات المتحدة، مظهرًا تمسكه بالثوابت الوطنية التي أُقرت في المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الاخيرة، الا ان مظاهر التحضير لتجسيد السيادة الفلسطينية غير ملموسة من مختلف قطاعات المجتمع الفلسطيني. فلا تحضيرات سياسية ملموسة، ولا استعدادات تشريعية لذلك. فيما يلاحظ ترديد واسع للشعار القائم على التمسك بالعام ٢٠٠٠ كسقف لتجسيد السيادة الوطنية.

ويرافق هذا الغياب للتحضيرات من قبل السلطة الوطنية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ضعف في نشاط القوى السياسية الاخرى التي تحسب نفسها على المعارضة، او انها تتميز في مواقفها داخل اطار المشاركة في السلطة الوطنية. فلا يلاحظ أي نشاط عام لهذه القوى على صعيد استباق فرض النظام السياسي عليها، هذا رغم كل ما يقال عن العمل على وضع دستور الدولة، من خلال اللجنة الخاصة التي شكلها لأجل ذلك المجلس المركزي.

وتبدي هذه القوى تخوفاتها من استمرار النظام السياسي القائم، وأن تراث الدولة أساليب عمل السلطة، كما ورثت السلطة أساليب عمل منظمة التحرير الفلسطينية. وعبر عن هذه التخوفات أكثر من مسؤول في صفوف قوى المعارضة العلمانية والديمقراطية، فيما لا زالت القوى الدينية متحفظة في ابداء رأيها في هذا الموضوع.

لقد صدر قانون الانتخابات الفلسطيني بمرسوم صادر عن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث لم يجر الاستفتاء عليه، ولم تقره هيئات مرجعية اعلى من اللجنة التنفيذية للمنظمة مثل، المجلس المركزي والمجلس الوطني، وقد جاء القانون بنصوصه المختلفة قريباً جداً او نسخاً للقانون الاردني في معظم مواده، مع اجراء تعديلات على عدد الدوائر وعدد الاعضاء المخصصين لكل دائرة وعدد المقاعد المخصصة للمسيحيين في دوائر معينة.

تنص إحدى الفقرات في مقدمة قانون الانتخابات على أن

اما النائب عثمان غشاش، وهو فتحاوي رشح نفسه خارج قائمة فتح عن دائرة قلقيلية، فقد اكد رضاه عن القانون الحالي، الذي يقوم على الدوائر الانتخابية. وعلل النائب غشاش رضاه عن هذا النظام بقوله: "خمسون عاما من تشرذم الشعب الفلسطيني وتشتته أوجدت فرقة بين الناس وعدم معرفة بكفاءة الاشخاص، هذا عدا عن ضعف مؤسسات المجتمع المدني، مثل النقابات والاتحادات الشعبية، الامر الذي لا يوفر قاعدة لبناء برامج وطنية عامة بشكل سهل".

ويؤكد غشاش على أن إعلان تجسيد السيادة يتطلب وضع دستور في ظل غياب قانون اساسي مصادق عليه من السلطة التنفيذية، ويرى ان هذا الدستور يجب ان يشتمل على قواعد الانتخابات كما يجب ان يخضع للاستفتاء الشعبي.

ولا يرى النائب موسى الزعبوط، وهو اسلامي نجح عن دائرة غزة، ان تكامل المجتمع والنظام السياسي، يكمن في وجود نظام انتخابي يعتبر الوطن وحدة واحدة. ويحذ الزعبوط أن يبقى نظام الدوائر المعمول به حاليا. ويعلل ذلك بأن نظام الدوائر اسهل لعمل النائب ويقربه من الجمهور أكثر، حيث ان الجمهور بحاجة إليه لحل قضايا اليومية أكثر من حاجته له كقائد.

ويشير الزعبوط إلى أن لجنة الدستور وعملها غير واضح حتى الان وربما يستغرق عملها وقتا يتجاوز سقف تجسيد السيادة المعلن عنه. كذلك يشير إلى احتمال عدم إعلان تجسيد الدولة من طرف واحد، وان هذا يعني الارتهان بالخيار التفاوضي بكل ما يعنيه ذلك من الاستمرار في النهج السائد دون تغيير.

وينادي النائب بشارة داود، وهو نائب مستقل اقرب للمعارضة العلمانية، رشح نفسه عن دائرة بيت لحم، بأن يؤخذ بروح ونص وثيقة الاستقلال المعلنة في الجزائر عام ١٩٨٨، حيث تضمن الوثيقة حرية التعبير والتنظيم وتؤكد على وحدة الشعب الفلسطيني. ويرى النائب داود ان: "نظام الدوائر ملائم للمرحلة الانتقالية الحالية، لكن عند تجسيد الدولة لا بد من التعامل مع الشعب الفلسطيني كوحدة واحدة، ولا بد من تفعيل النظام السياسي من خلال اجراء الانتخابات وفق قوائم حزبية تدوب فيها الكوتا الطائفية، وتؤكد على مساواة المواطنين امام القانون وفي الحقوق والواجبات".

ومن الجدير ذكره، أن المجلس التشريعي لم يبحث حتى الآن آفاق النظام السياسي الفلسطيني ما بعد نهاية المرحلة الانتقالية، ولم يثر جدل في لجانته او في الشارع حول هذا الموضوع. وتبدو الحاجة إلى مثل ذلك البحث والجدل ضرورية. وحتى لو لم تبادر المؤسسات الرسمية الى ذلك علنا، فان القوى الاجتماعية المعنية بالديمقراطية والتعددية، يمكنها ان تغتنم الفرصة من خلال طرح هذا الموضوع للنقاش العام.

ويلاحظ ان النواب المستقلين يميلون احيانا لتفضيل نظام الدوائر الانتخابية، او الجمع بين نظام الدوائر، ونظام التمثيل النسبي، فيما يلاحظ ان هناك اعضاء ينتمون الى احزاب سياسية يفضلون نظام القوائم الحزبية الذي يرفع التعددية الحزبية في المجتمع الى المؤسسة التشريعية ضمن تناسب القوى القائم، وبما يضمن هذه التعددية في مستوى التمثيل الاوسع بما ينشط ويفعل النظام السياسي ويكسبه حيوية وديناميكية ويعزز من المراقبة الحزبية الفعالة على السلطة التنفيذية.

اما القوى السياسية، خاصة تلك التي خاضت الانتخابات التشريعية ولم تفز، فانها تحبذ نظام التمثيل النسبي للقوائم الحزبية. وتنتظر إلى فعالية النظام السياسي في الطرف الاخر كنموذج يمكن تقليده والوصول من خلاله الى تداول في السلطة محكوم لتوازنات القوى السياسية في المجتمع.

لكن هذه القوى ومن خلال الحديث مع ممثلين لها لم تسع جديا حتى الان الى طرح مشروعها للشارع الفلسطيني، لإثارة نقاش جدي حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بما يشرك الجمهور في ابداء رأيه، وإثارة جدل يمكن ان يكون جزءا من التحضيرات لتجسيد هيكل السيادة المزمع اعلانها.

فحتى الآن، لم يتم إيجاد حد أدنى من اتفاق لنخب سياسية محددة على طبيعة نظام الحكم الذي يجب ان يسود في الدولة. كما لم تصل هذه القوى الى طرح الموضوع جديا لحوار فيما بينها، يبين اهمية السعي لبناء نظام لتداول السلطة من شأنه أن يضمن التعددية التمثيلية. ونجد احيانا نوعا من التمرس وراء مواقف مسبقة تجاه تجربة المجلس التشريعي، بحيث تصبح عملية انتظار الانتهاء من مسودة مشروع الدستور حلا سريعا لمشكلة باتت تطرح نفسها بشكل ملح في ضوء الشلل الذي يعاني منه المجلس التشريعي.

اما داخل المجلس التشريعي، فقد حاولنا تقصي آراء بعض النواب، منهم مستقلون اقرب للتيار العلماني، وآخرون مقربون من الحركة الاسلامية، ونواب فتحاويون نجحوا إما كمستقلين أو ضمن قائمة فتح الانتخابية.

يرى احمد ارشيد، وهو نائب فتحاوي عن محافظة جنين، رشح نفسه ضمن قائمة فتح، ان القانون القائم كان بحاجة الى اعادة نظر، وانه قد ولد قادة محليين ولم يولد قادة سياسيين على المستوى الوطني العام. ويقول النائب ارشيد: "لقد شجع القانون العائلية على حساب الحركات السياسية التي كانت صاعدة قبيل أوسلو. فما معنى أن يرشح في محافظة جنين ٣٦ شخصا، لنصل الى فوضى ترشيح ليس لها اساس معياري معقول". ويضيف: "لقد غابت التكتلات السياسية والحزبية لصالح ظهور تحالفات ومنافسات عائلية، في وقت كانت الحاجة ماسة الى تكامل النسيج الوطني".

نظام الدوائر الانتخابية وقفة تقييم

النواب بالتمثيل النسبي والنصف الآخر بالانتخاب الفردي أو بنظام الدوائر. وبرأيها فإن ذلك يعطي فرصة للمستقلين وللنساء للفوز في الانتخابات. وتضيف: "هذا المزج من شأنه تحقيق هدفين: الارتقاء بمستوى العمل السياسي التعددي والارتقاء بمستوى الأداء المؤسسي. كذلك فكلما كانت الدوائر الانتخابية أصغر والانتخابات مباشرة، زادت الشفافية والرقابة وخضع النائب لمساءلة أكثر. ومن شأن هذا النظام المختلط أن يؤدي إلى تكريس فكرة الأحزاب وإنعاش الحياة الحزبية ويؤدي إلى إسقاط النزعات العائلية والجغرافية".

المحامي علي السفاريني، رئيس اللجنة القانونية التي صاغت النظام الانتخابي لعام ١٩٩٦، يقول: "لو كنت صاحب قرار لدعوت أساتذة قانون وحقوق دستورية من مصر والأردن وفرنسا وغيرها، ولشككت لجنة علمية قانونية موضوعية هدفها وضع نظام انتخابي يعبر عن رأي الشعب قدر المستطاع شريطة أن نضع اللجنة في صورة النظام الانتخابي الذي نريد". ويرى السفاريني أن كل بلد يختار النظام الانتخابي الذي يناسب وضعه السياسي والاجتماعي، وعادة ما يتم الاختيار بين نظامين: التمثيل النسبي والانتخاب المباشر.

إلا أن السفاريني لا يخفي تأييده لنظام الدوائر الانتخابية ويقول بأن بلدانا عريقة في مجال الديمقراطية كفرنسا وبريطانيا تتبع هذا النظام حيث يتم تقسيم البلد إلى دوائر انتخابية بعدد مقاعد البرلمان وتتنافس عليها مختلف الأحزاب والقوى والأفراد. ويضيف: "في فرنسا مثلا، توجد الجمعية الوطنية الفرنسية وتضم ٤٩٩ نائبا. وتقسم فرنسا إلى ٤٩٩ دائرة انتخابية، ويفوز عن كل دائرة شخص واحد".

أما عن نظام التمثيل النسبي، فيرى السفاريني أن هذا النظام يتطلب أساسا وجود أحزاب سياسية ديمقراطية واضحة المنهج والأيدولوجية. ويقوم كل حزب بتقديم قائمته وبرنامجه وأفكاره ويقوم الناخب بالتصويت على هذه الأفكار وليس على الشخص. ويشدد السفاريني على ضرورة كون الأحزاب ديمقراطية وليست مرهونة بقرار زعيم الحزب يضم من يشاء إلى القائمة ويقصي من يشاء. ويقول السفاريني بأن هذا الوضع غير متاح في الحالة الفلسطينية. وبالتالي فإن التمثيل النسبي لا يلائم الواقع الفلسطيني حيث لا يوجد خلاف

تعتبر الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في الأراضي الفلسطينية بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٦، تطورا هاما في تاريخ الشعب الفلسطيني على صعيد ممارسة الحياة الديمقراطية، وقد حظيت هذه الانتخابات بإقبال شعبي كبير حيث بلغت نسبة المقترعين ٧٩,٩٪ ممن يحق لهم الانتخاب.

وقد جرت هذه الانتخابات وفق نظام الدوائر الانتخابية، وقسمت الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس إلى ست عشرة دائرة انتخابية، منها ١١ دائرة في الضفة الغربية وه دوائر في قطاع غزة. وجرى التنافس في هذه الانتخابات على ٨٨ مقعدا للمجلس التشريعي، منها ٥١ مقعدا للضفة الغربية بما فيها القدس و٣٧ مقعدا لقطاع غزة.

والآن، وبعد مضي أكثر من أربع سنوات على هذه التجربة الديمقراطية، ومع اقترابنا من إعلان بسط السيادة الفلسطينية، لا بد من الوقوف عند النظام الانتخابي السابق وتقييمه وتحديد ملامح النظام الانتخابي الذي نتطلع إليه ليكون نظاما عصريا وموائما للواقع الفلسطيني بكل خصوصياته. وهذا ما تباينت بشأنه الآراء ما بين مؤيد لنظام الانتخاب الفردي والقوائم المفتوحة وبين مؤيد لنظام التمثيل النسبي أو المزج بين النظامين.

دلال سلامة، عضو المجلس التشريعي، تعتقد أن نظام الانتخابات لعام ١٩٩٦ ربما كان له سياق سياسي عام يلائمه، وتحديد قضية تخصيص دائرة مستقلة للقدس. أما عن سلبيات نظام الدوائر والقائمة المفتوحة، ترى سلامة أنه يكرس الفردية خصوصا إذا ما ارتأى الناخبون أن مرشحا واحدا فقط هو الذي يصلح لدائرة انتخابية معينة. وهنا "يتعنصر" الناخبون باتجاه فرد معين من أجل إنجاحه، وفي هذا تغيب لرؤية العمل المؤسسي والجماعي. كذلك ترى سلامة أن الصوت الواحد في إطار دائرة معينة يكرس العشائرية والقبلية إلى حد معين.

وبخصوص النظام الانتخابي للمستقبل، تقول سلامة: "أي نظام يجب أن يكرس مبدأ التعددية السياسية في المجتمع الفلسطيني. يجب أن نحترم فكرة الأحزاب السياسية، وهذا يؤدي إلى تأطير المجتمع في إطار مفاهيمي بعيدا عن الأطر الجغرافية والعائلية". وترى سلامة أن نظام التمثيل النسبي يمثل مصالح الأحزاب في إطار مؤسسات الدولة المختلفة وذلك يؤدي إلى التنافس بين الأحزاب لمصلحة المواطن وقضاياه. وتتادي سلامة بنظام انتخابي يتم وفقه انتخاب نصف عدد

العشائرية تهون أمام التعصب الحزبي السائد في المجتمع الفلسطيني".

أما د. مصطفى البرغوثي، فيرى بأن المزج بين نظام الدوائر الانتخابية ونظام التمثيل النسبي هو الأسلوب الأمثل للحالة الفلسطينية. ويقول البرغوثي: "لا شك أن لنظام الدوائر مزاياه ومشاكله، وكذلك التمثيل النسبي. فنظام الدوائر فيه محدودية كبيرة وهو بشكل أساسي يضعف دور الأحزاب والقوى السياسية ويكرس النزعة العشائرية والقبلية. كذلك، فإن نظام التمثيل النسبي المطلق لا يتيح الفرصة لتمثيل كافة المناطق".

إلا أن الأهم من وجهة نظر د. البرغوثي هو توفر قانون انتخابات سليم وتوفير فرصة متكافئة للمرشحين للوصول إلى الناخبين والظهور المتساوي في وسائل الإعلام وعدم التدخل في سير الانتخابات وفي نتائجها واستقلالية لجنة الانتخابات عن الحكومة. ويضيف: "في انتخابات ١٩٩٦ لم تكن لجنة الانتخابات مستقلة وبالتالي لم تتفاعل مع الشكاوى والطعون التي قدمت لها".

وبالنظر إلى تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني، يقول د. البرغوثي: "نظام الدوائر الانتخابية أدى إلى هيمنة كاملة للون سياسي واحد وإلى عدم وجود تجمعات سياسية أخرى. وهذا أضعف المجلس بصورة كبيرة وأفقدته أهميته، وتحولت عضوية المجلس إلى نوع من المخترقة. كما أن استسلام أعضاء المجلس لسلب الصلاحيات وخضوعهم للضغوط حولهم من ممثلين ومشرعين إلى حملة عرائض".

أيديولوجي ملموس بين الأحزاب والألوان السياسية باستثناء حركة حماس.

ويضيف السفاريني: "التمثيل النسبي له ميزة في كون الحزب يستطيع الحصول على أصوات من جميع أنحاء فلسطين، لكن كيف لمواطن من دورا الخليل أن يصوت لمرشح من طولكرم وهو لا يعرف عنه شيئاً؟" إلى ذلك يقول السفاريني بأن التمثيل النسبي أثبت فشله ومثال ذلك ما حصل في إسرائيل حيث يتيح التمثيل النسبي للأحزاب الصغيرة ابتزاز الحكومة، ويعطيها حجماً ودوراً أكبر من حجمها الحقيقي على الأرض.

وبوضوح، فإن السفاريني يفضل نظام الدوائر الانتخابية كونه يلائم الحالة الفلسطينية ويمنح الناخب حرية اختيار الشخص الذي يثق به بعيداً عن الشعارات والمزايدات. لكن السفاريني يرى بوجود تحديد عدد الدوائر الانتخابية وفقاً لعدد مقاعد البرلمان بحيث يتم انتخاب شخص واحد عن كل دائرة. ويضيف: "والأكثر كيف يحق لمواطن في دائرة انتخابية معينة انتخاب ثلاثة مرشحين مثلاً في حين لا يحق لمواطن آخر في دائرة انتخابية أخرى إلا انتخاب مرشح واحد فقط؟!"

وبخصوص تكريس نظام الدوائر للعشائرية، يقول السفاريني بأنه من السهل إطلاق تعميمات. الصبغة العشائرية في فلسطين تكاد تكون معدومة. لا يوجد عشائرية في فلسطين بالمفهوم العشائري التقليدي بحيث يقرر شيخ العشيرة لمن ستصوت عشيرته وتلتزم العشيرة بقراره. ويضيف السفاريني: "ثم إذا كانت العشائرية تهمة، لماذا تلهت الأحزاب والقوى السياسية خلف العشائر والحمائل لكسب ودها وأصواتها؟ على كل حال،

على ضوء أداء النواب خلال الفترة السابقة

هل سيعيدون ترشيح أنفسهم للبرلمان الفلسطيني... المنتظر؟

المجلس التشريعي، قد تكون عائقاً يمنع عدداً من النواب من ترشيح أنفسهم لانتخابات جديدة قادمة.

ويبيد بعض النواب تردداً في إجابته على هذا السؤال بسبب عدم وضوح الرؤيا بالنسبة لهم إزاء المستقبل القادم. ويقول النائب حسام خضر إن هناك عدد كبير من النواب لديهم طموح بإعادة ترشيح أنفسهم للمجلس التشريعي. وأضاف: "على الصعيد الشخصي، لا أزال متردداً في الإجابة على هذا السؤال الذي طرحته على نفسي أكثر من مرة وطرحه آخرون علي".

وأضاف خضر: "إذا بقي الوضع السياسي على ما هو عليه

لم يتقبل النواب بسهولة السؤال فيما إذا كانوا سيرشحون أنفسهم للبرلمان الفلسطيني إذا ما تحقق في الفترة القادمة استناداً إلى تجربتهم السابقة خلال السنوات الأربع الماضية. واعتبر البعض أن المرحلة الحالية لا تسمح للنواب بتقرير إن كانوا سيرشحون أنفسهم للبرلمان القادم أم لا، على اعتبار أن الصورة النهائية من شكل وقانونية البرلمان الفلسطيني القادم لم تظهر لغاية الآن. وهي مرهونة بما ستسفر عنه المفاوضات السياسية. إلا أن البعض يقول بأن ترشيح نفسه لانتخابات قادمة يعتمد على شكل النظام السياسي للدولة المنتظرة.

واعتبر آخرون أن تجربة الناخب مع النواب خلال سنوات عمل

السابقة سيعمل على تخفيض عدد الأصوات التي كان النائب حصل عليها في انتخابات عام ١٩٩٦.

وحول هذه القضية، يقول الحوراني: "بشكل عام، اعتقد ان أداء المجلس قلل شعبية الناخبين. فالمجتمع الفلسطيني في أول انتخابات اندفع تحت مبدأ الوفاء للمناضلين وللعائدين، بل أعطى رسالة سياسية وهو يحترم هذا الطريق".

وأضاف: "لكن اعتقد انه وعلى ضوء التجربة الماضية التي عاشها الناخبون مع المجلس التشريعي، فان الناخب سيتجه إلى طريق آخر. ولن يعتمد على التاريخ النصالي للمرشح فقط، بل سيذهب إلى البحث عما يمكن ان يقدمه المرشح من الناحية العملية ومن ناحية الخدمات".

وبحسب الحوراني، فان الناخب اصبح اليوم على دراية كاملة بما يمكن ان يقدمه النائب، إضافة إلى ان الناخب اصبح على دراية أيضا بما قدمه النائب استنادا إلى الفترة السابقة من عمل المجلس.

ويرى الحوراني ان المواطن سيكون اكثر نباهة في اختياره لمرشحه في الفترة المقبلة بشكل اكبر مما بدا عليه في انتخابات المجلس التشريعي. ويضيف: "استنادا لفترة عمل المجلس السابقة سيكون لدى الجمهور أداة قياس لتقييم المرشح، خاصة للنواب الذين مارسوا عملهم في إطار المجلس طوال الفترة السابقة".

وتوقع الحوراني ان يتقدم جزء "لا بأس به من النواب" للترشيح للبرلمان القادم. أما على الصعيد الشخصي فإن الحوراني سيرشح نفسه على ضوء تقديراته في حينه.

من جهته، توقع النائب قدورة فارس ان يقرر القسم الأكبر من النواب تكرار تجربة الترشيح، مشيرا إلى ان المتغير الذي سيطرأ على العملية الانتخابية هو مستوى تفاعل المواطنين مع العملية الانتخابية، وهو الأمر الذي أشار إليه الحوراني.

الآن، فاعتقد أنني لن اشرح نفسي، ولن اقبل بان أكون شاهد زور".

لكن هل معنى ذلك ان النواب كانوا شهداء زور خلال الفترة السابقة؟

أجاب خضر: "لا بالعكس، فقد مثل المجلس ذلك الصوت الجريء من اجل الحفاظ على المشروع الوطني الفلسطيني، رغم ان تجربتنا في المجلس كانت تجربة مريرة وقاسية وصعبة".

وأشار خضر إلى ان المجلس التشريعي نجح في أمور وأخفق في أمور أخرى منها على وجه التحديد الدور الرقابي.

وحول توقعاته إن كان النواب سيرشحون أنفسهم أم لا، قال: "هذا الأمر يعود إلى كل نائب، ولا أستطيع الحكم على دورهم إن كان فعلا أم لا".

وبحسب خضر، فإن الوضع السياسي لشكل الدولة المنتظرة هو الذي سيقدر إن كان النائب سيعيد ترشيح نفسه للبرلمان القادم أم لا. وقال: "فعلا، اعتقد انه لن يتأخر نائب عن ترشيح نفسه إن كان هناك دستور وقانون يضمن الفصل ما بين السلطات من ناحية، ويرى المساءلة والشفافية من ناحية أخرى، كشكل من أشكال الاحتكام عند ظهور مشكلة بين السلطات الثلاث".

وأضاف: "أعتقد انه في ظل استمرار غياب القانون والسلطة القضائية لا يمكن للمجلس التشريعي ان يقوم بدوره".

من جهته، قال النائب محمد الحوراني ان النائب سيقدر بشأن الترشيح بحيث أنه سيدرس الوضع في حينه او انه لن يرشح نفسه. وبرأيه، فإن كثيرا من النواب سيرشحون أنفسهم لأي دورة انتخابية قادمة، في وقت ان نوابا آخرين سيقدمون الوضع في حينه وحسب المعطيات الموجودة لديهم.

ويتوقع مراقبون ونواب بان أداء النواب خلال فترة عمل المجلس

الدستور الفلسطيني وإعلان الدولة!

فنية للدستور، بالإضافة إلى لجنة موسعة تمثل أبناء الشعب الفلسطيني أينما وجدوا، وتضم نحو ثلاثمائة شخصية من الخبراء والسياسيين يعملون على إعداد الدستور وشرحه وأخذ رأي الجميع فيه تمهيدا لإقراره من البرلمان الفلسطيني المنتخب بعد قيام الدولة الفلسطينية.

والآن، ونحن قاب قوسين أو أدنى من ٩/١٣ موعد

أصبحت الدساتير في معظم بلدان العالم إحدى أهم علامات السيادة، وانشغلت الدول منذ إنشائها في إصدار دساتير تجسيدا لسيادتها وتأكيدا على استقلالها وانعتاقها من الاستعمار. أما فلسطينيا، فأصبحت قضية الدستور إحدى أهم القضايا المرتبطة بإعلان الدولة بتاريخ ٩/١٣ وفق ما حدده المجلس المركزي. وقد تم تشكيل لجنة مركزية ولجنة

إعلان الدولة، أين وصل الدستور في مراحل إعدادة؟ وهل سيكون ناجزا في الموعد المقرر؟

عبد الكريم أبو صلاح، عضو المجلس التشريعي وعضو اللجنة المركزية للدستور، أفاد بأن رئاسة المجلس المركزي واللجنة القانونية في المجلس الوطني عقدتا عدة جلسات متابعة أعمال الدستور. ويضيف: "أتضح في الجلسة الأخيرة للجنة الدستور أن إعداد الدستور قبل تاريخ ٩/١٣ هي مسألة شبه مستحيلة. وبناء عليه تقرر العمل على صياغة "إعلان دستوري" يعلن مع إعلان الدولة على أن تستمر رئاسة المجلس المركزي ورئاسة الوطني مع اللجنة القانونية في متابعة أعمال لجنة الدستور لإنجازه في الوقت المناسب".

وبخصوص اللجنة الفنية للدستور، يقول أبو صلاح بأن اللجنة مستمرة في عملها وستتوسع في عقد جلسات الاستماع بما يغطي التجمعات السكانية الفلسطينية في المخيمات وفي الشتات. ويضيف أبو صلاح: "موضوع الدستور يحتاج إلى آليات دستورية معروفة. وقد يكون من بينها عرض عمل اللجنة الحالية على لجنة تأسيسية تشكل خصيصا لهذا الغرض، أو عرض عمل اللجنة على برلمان الدولة المقبل ليتخذ بشأته القرار المناسب. وقد يقر البرلمان ما ورد في مسودة الدستور أو يعدله أو يقرر طرحه للاستفتاء العام".

من جهته، أفاد سليمان أبو سنيّة، عضو المجلس التشريعي وعضو اللجنة الفنية للدستور بأنه يوجد مسودة دستور لكنها بحاجة إلى المزيد من الدراسة والنقاش. وأضاف: "لن تكون لجنة الدستور قادرة على إنجازه قبل ٩/١٣ ولذلك ستستعيز عن ذلك بصياغة "إعلان دستوري" يتضمن خطوطا عريضة ومبادئ عامة للدولة".

وترى د.حنان عشراوي، عضو المجلس التشريعي، بأن الدستور يحتاج إلى خطوات ويمر بإقرارات برلمانية واستفتاء شعبي، ويحتاج إلى لجان متخصصة تنتخب على أساس الكفاءة. ويجب أن يصاغ الدستور بمهنية عالية. وعن رأيها في "الإعلان الدستوري"، تقول د. عشراوي: "يوجد لدينا إعلان استقلال ويوجد دستور فلسطيني قديم في غزة ولدينا إرث قانوني. لذلك لسنا بحاجة إلى إعلان دستوري. ويمكن أن يتم مع إعلان الدولة إعلان عن خطوات عملية ومهنية لإعلان الاستقلال وليس بالضرورة إنجاز الدستور مع إعلان الدولة. الدستور أساسا لا يحتاج إلى تسرع".

وتشدد د. عشراوي على قضية مشاركة الشعب في إعداد الدستور من خلال اللقاءات الشعبية وطرح القضايا والمواضيع في الداخل والخارج وأخذ اقتراحات الجمهور بجدية. وتضيف: "يجب أن تمر الصياغات بعدة مراحل. البرلمان يقر الدستور ومن ثم يطرح للاستفتاء العام على أن يتخلل ذلك مشاركات من الجهات الرسمية ومن المجتمع المدني".

المحامي علي السفاريني يرى بوجود انتخاب جمعية تأسيسية تضع الدستور مع ضرورة وضع نظام انتخابي لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية. ويقول: "الجمعية الدستورية المنتخبة هي الأقدر والأجدد بإعداد مشروع دستور يلبي تطلعات واحتياجات المجتمع الفلسطيني. ويمكن لهذه الجمعية أن تستمر في عملها سنة أو سنتين إلى حين إجراء انتخابات برلمانية". وبخصوص ضرورة طرح الدستور للاستفتاء العام، يقول السفاريني: "لا يكفي طرح الدستور للاستفتاء. فالاستفتاء من وجهة نظر علماء القانون الدستوري لا يعتبر طريقة ديمقراطية. إن الإجابة "بنعم أو لا" لا تعبر عن رأي حقيقي للشعب".

بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.. ما هو مصير القوانين التي أقرها المجلس طوال فترة عمله؟

نواب: القوانين وضعها الشعب الفلسطيني للدولة الفلسطينية.. وليست للمرحلة الانتقالية

المنصرم، من أجل الإسراع في إقرار مشاريع قوانين تعتبر في غاية الأهمية مع قرب موعد الثالث عشر من أيلول وهو موعد إعلان تجسيد الدولة الفلسطينية.

فقد عقد المجلس أكثر من عشرة جلسات متواصلة لبحث مشروع قانون الطيران المدني بالقراءات المختلفة ومشروع

بعد مرور أربع سنوات ونصف على عمل المجلس التشريعي، أصدر المجلس ٣٢ قانونا صادق عليها الرئيس ياسر عرفات وأصبحت نافذة، فيما لا يزال هناك أكثر من ٧٥ قانونا قيد البحث والدراسة بالقراءات المختلفة.

وواصل المجلس التشريعي عمله بجدية خلال شهر آب

قانون ضريبة الدخل.

القوانين على أساس انه في مرحلة انتقالية.

ويبرز تساؤل ان كان البرلمان الجديد الذي من المتوقع تشكيله فور الإعلان عن تجسيد الدولة الفلسطينية، سيواصل بحث القوانين من حيث انتهى المجلس التشريعي او سيعيد مناقشة وبحث القوانين التي تم مناقشتها من قبل المجلس التشريعي، الأمر الذي قد يعيق عمله.

وقال الشوبكي: "حتى لو بقي المجلس التشريعي نفسه او تم انتخاب برلمان فلسطيني جديد، فكل الدول لديها القوانين التي تجيز إعادة النظر في مشاريع القوانين وتعديلها. ولا اعتقد ان البرلمان الجديد سيبدأ من الصفر لأنه حينها سيحتاج إلى سنوات لإعادة تشريع ما أنجزه المجلس".

وأشار الشوبكي إلى ان بعض القوانين قد تكون بحاجة إلى بعض التعديلات في عدد من موادها، وهذا أمر اعتيادي إذا ما قام به البرلمان الجديد.

ويشدد الشوبكي ان جميع القوانين التي تم إقرارها وضعت على أساس انها قوانين لدولة فلسطينية مستقلة ولم توضع من اجل مرحلة انتقالية، مشيراً في هذا السياق إلى ان معظم القوانين اعتبرت القدس عاصمة الدولة الفلسطينية في إشارة واضحة على ان القوانين وضعت للدولة الفلسطينية.

وقال الشوبكي ان من وضع هذه القوانين هم نواب تم انتخابهم من قبل الشعب وبالتالي فالشعب هو من وضعها.

ومع نهاية المرحلة الانتقالية التي لم يحسم موعدها بشكل واضح، أثرت العديد من التساؤلات حول مصير القوانين التي أقرها المجلس التشريعي طوال السنوات الماضية، خاصة وان المجلس التشريعي انتخب للمرحلة الانتقالية فقط، وإن أنيطت به مهمة إصدار القوانين والتشريعات المختلفة.

رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي عبد الكريم أبو صلاح، رفض الحديث عن قانونية ومصير هذه القوانين، معتبراً ان مجرد الحديث عن هذا الموضوع يعتبر نيلاً من شرعية المجلس وشرعية عمله طوال السنوات الماضية.

الا انه اكتفى بالقول ان استمرارية القوانين هي استمرارية لشرعية الوجود الفلسطيني الدستورية، مؤكداً على ان القوانين التي اقرها المجلس ستكون نافذة في كافة الأحوال التي ستمخض عنها المرحلة النهائية، وتصبح هذه القوانين ملكاً للبرلمان القادم.

ومن القوانين التي عمل المجلس على إقرارها بسرعة، تلك القوانين التي لها علاقة بالاقتصاد والاستثمار، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار في فلسطين وتشجيع المستثمرين للعودة إلى فلسطين والاستثمار فيها وفق بيئة قانونية سليمة.

وقال رئيس اللجنة الاقتصادية جمال الشوبكي، ان المجلس التشريعي تعامل مع كافة القوانين على أساس ان المجلس يعمل في دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة، ولم يتعامل مع

مشروع قانون التأمينات الاجتماعية

القوى العاملة الفلسطينية يشملها نوع من الضمان الاجتماعي في حين لا يشمل ٥٧٪. ويتركز هذا الضمان في مؤسسات القطاع العام المدنية والعسكرية من خلال نظام التقاعد الذي يستند إلى القوانين الأردنية أو المصرية والذي يشمل كافة الموظفين المثبتين بشكل إلزامي. ولا يزال النظام الفلسطيني بهذا الشأن مرهوناً بتطبيق قانون الخدمة المدنية على القطاع المدني الحكومي. كذلك يسري نظام خاص بالضمان الاجتماعي أيضاً في الجامعات، وفي وكالة الغوث من خلال صناديق الادخار. ويشمل هذا النظام كافة العاملين المثبتين ويعتبر إلزامياً في وكالات الأمم المتحدة، وطوعياً في الجامعات.

اما في القطاعين الخاص والأهلي بما فيهما الاتحادات المهنية،

حول ديوان الفتوى والتشريع إلى لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي، مشروع قانون التأمينات الاجتماعية. وحولت اللجنة هذا المشروع للمناقشة العامة مع مختصين في نهاية حزيران الماضي ليصار إلى مناقشته بالقراءة الأولى. ويكتسب القانون أهمية كبيرة كونه قانوناً لم يسبق أن طبق مثله في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ضوء وجود قانون متطور في إسرائيل يعتمد دولة الرفاه وإجبارية الضمان الاجتماعي فيها. ويدخل هذا القانون ضمن محاولة لتنظيم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب تنظيم الحقوق السياسية في المجتمع.

وتشير الإحصاءات الفلسطينية إلى أن حوالي ٤٣٪ فقط من

بالأمن الوظيفي، وبما يخفف من تكلفة الاستحقاق التقاعدي ويوفر أموالاً تغطي هذا المشروع الوطني.

ويقدم بعض الخبراء وصفاً تقوم على إيجاد مجموعة من صناديق التقاعد تخضع لنظام قانوني موحد في إطار منافسة على تقديم أفضل خدمات في هذا المجال، بمعنى أن يقتصر دور الدولة على الجانب الإشرافي والرقابي لضمان سلامة الإدارة والاستثمار. أما القانون فلا يشير إلى هذا الجانب بل يؤسس لإدارة مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والعمال، ويشعر صندوقاً موحداً للتقاعد والضمان الاجتماعي.

وقبل أن يحول ديوان الفتوى والتشريع هذا المشروع إلى لجنة التشريعي، عقدت دائرة التأمينات الاجتماعية في وزارة العمل ورشات عمل متعددة لصياغته والخلوص لأفضل نظام ممكن في ضوء الظروف الفلسطينية. وتم مقارنة مشروع النظام مع مختلف الأنظمة القائمة في الدول المجاورة والقريبة من الظروف الفلسطينية، وتم التعاون في ذلك مع جامعات ومحامين وخبراء مختصين من أجل الوصول إلى مسودة قانون تلبى الاحتياج الفلسطيني. إلا أن السيد محمد هزيم مدير دائرة التأمينات الاجتماعية في وزارة العمل، أشار إلى اختلافات بين المسودة التي قدمتها الوزارة، وبين ما قدمه ديوان الفتوى والتشريع إلى لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس، حيث قامت اللجنة بتعديل بعض الصياغات لتخرج مسودة ثالثة معدة للنقاش.

وتعترض وزارة العمل الفلسطينية على إسقاط وتعديل بعض البنود في المسودة التي قدمتها، وهي في نقاش مستمر مع لجنة التربية والقضايا الاجتماعية حول هذا الموضوع، عدا عن تقديمها مذكرة للمجلس بينت فيها القضايا التي تحتاج عليها.

وقد أسهم الاتحاد العام للنقابات في نقاش مسودة المشروع مع وزارة العمل وقدم ملاحظاته على هذا المشروع إلى كل من مجلس الوزراء ولجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي. وتتلخص ملاحظات النقابات في قضايا تتعلق بالتسمية ومدلولاتها، حيث يطالب الاتحاد العام للنقابات بتسميته قانون الضمان الاجتماعي، وتوسيع مشمولي الضمان بحيث يشمل الأمومة والرعاية الاجتماعية والبطالة والعجز المؤقت والافلاس والكوارث. كما يطالب الاتحاد بشمل أمراض المهنة ضمن صندوق الضمان الاجتماعي، ورفع نسبة التعويضات في مجالات التعويض المختلفة.

وقد أعد الاتحاد خطة بمساعدة منظمة العمل الدولية بهدف تدريب نقابيين من مختلف المهن على التعامل مع قوانين متعلقة بعلاقات العمل ومنها الضمان الاجتماعي.

فالضمان الاجتماعي والادخار يعتبران أمراً طوعياً للعاملين. وتعتبر الاتحادات المهنية أكثر انتظاماً في هذا الشأن، حيث أن كافة أعضاء هذه الاتحادات مسجلون في صناديق الادخار، فيما لا تشكل نسبة المشمولين بصناديق ادخار في القطاع الخاص أكثر من ١٧٪ من العاملين متركزين في الشركات الخدمية، وفيما نسبته ٤٪ من المؤسسات العاملة في الضفة والقطاع. أما في القطاع الأهلي فإن ١٧٪ من المنظمات تشمل موظفيها بادخار، فيما تشكل نسبة المستخدمين الذين يشملهم النظام حوالي ٢١٪ من العاملين في هذه المنظمات.

وينظم مشروع قانون التأمينات الاجتماعية تأمين إصابات العمل، وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الطبيعيين، فيما يسري القانون حين نفاذه على العاملين الخاضعين لقانون العمل الفلسطيني، بشكل رئيس، وعمال المياومة والموظفين بعقود سنوية في القطاع العام. ويشير مشروع القانون إلى إلزامية شمول النظام للعاملين في القطاع الأهلي والخاص، بينما لا يحدد عدد العاملين في المنشأة التي ينطبق عليها القانون، علماً بأن القانون الأردني يشترط حداً أدنى للعاملين في المنشأة بلغ في بداية تطبيقه ١٥ عاملاً، وتقلص فيما بعد إلى خمسة عمال.

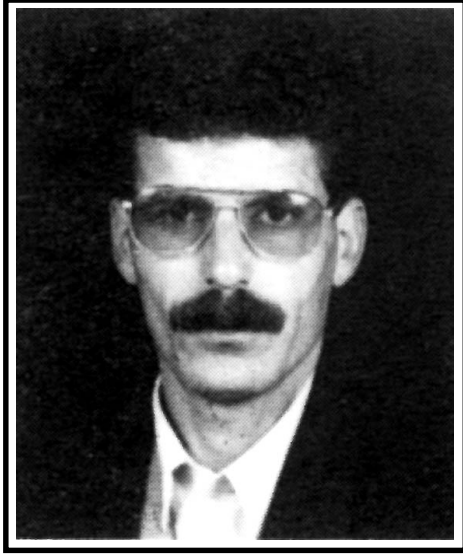
ويشترط مشروع القانون مساهمة صاحب العمل في أقساط التأمينات. وهنا تحتج وزارة العمل على استخدام مصطلح الأقساط وتطلب تغييرها إلى "اشتراكات"، إضافة إلى مساهمة العامل، فيما ترك لمجلس إدارة صندوق التأمينات الاجتماعية المقترح في المشروع تحديد نسبة المساهمة. ويشرح المشروع تفاصيل استحقاق الأقساط واستحقاقات التأمين وشروطه، فيما يشرع القانون وقف احتساب مكافأة نهاية الخدمة المعمول بها حالياً في مؤسسات القطاع الأهلي والخاص، لصالح نظام الضمان الاجتماعي المقترح.

ويشير بعض الخبراء إلى أن مشروع القانون جاء ليسد ثغرة في علاقات العمل، إضافة إلى أنه يشكل توحيداً للنظام، في ضوء تعدد الأشكال القائمة في الضفة والقطاع والتي جاءت وفق مبادرات المؤسسات التي شملت موظفيها بنظام معين.

عدا عن ذلك، يشير الباحث جميل هلال إلى أن هناك ضرورة قبل إقرار القانون إلى بيان أن نظام الضمان الاجتماعي هو جزء من استحقاقات المواطنة وليس صدقة من أحد، الأمر الذي يعزز الشعور بالمشاركة لدى المشمولين، كما يعطي مؤشراً على الوعي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الحقوق السياسية. ويقترح هلال أن يكون مثل هذا النظام إلزامياً على الأفراد والمؤسسات، بحيث يؤمن بالتالي حالة من الشعور

رئيس لجنة الرقابة:

نواصل العمل من اجل تنفيذ ٥٤ قرارا من قرارات محكمة العدل العليا



كان للدور النضالي الذي لعبه النائب قدورة فارس داخل السجون الإسرائيلية على مدار ١٤ عاما، قضاها معتقلا لأسباب أمنية، سببا رئيسيا في فوزه عندما رشح نفسه لانتخابات المجلس التشريعي في العام ١٩٩٦.

الإسم: عبد القادر إبراهيم فارس حامد المعروف "قدورة فارس"، رئيس لجنة الرقابة في المجلس التشريعي.

الحالة الاجتماعية: متزوج ولديه ابن واحد.

تاريخ الميلاد: ١٩٦٢.

وإضافة إلى كونه نائبا في المجلس التشريعي ورئيسا للجنة الرقابة، نشط فارس في قيادة نادي الأسير الفلسطيني، بحيث أصبح عضوا في اللجنة الفلسطينية المتخصصة في بحث ملف الأسرى مع الجانب الإسرائيلي.

وقبل أقل من عام انتخب فارس رئيسا للجنة الرقابة في المجلس التشريعي، خلفا للنائب حسن خريشة.

ويعتبر فارس ان دور اللجان لا يقل شأنًا عن دور المجلس موضحا ان لجان المجلس تؤثر في الجو العام للمجلس. ويقول: "لا يمكن الفصل بين عمل اللجان وعمل المجلس التشريعي، وفعالية المجلس هي انعكاس لعمل اللجان المختلفة".

وعن رأيه بالدور الذي لعبته لجنة الرقابة خلال الفترة السابقة، قال: "لولا لجنة الرقابة خلال تلك السنوات لما استطاع المجلس التشريعي كبح جماح بعض الإجراءات السلبية التي مارستها السلطة التنفيذية". وأضاف فارس: "لا أحد يستطيع تخيل الوضع لو لم تكن هناك لجنة رقابة داخل المجلس التشريعي".

وحول الدور الحالي للجنة الرقابة، قال بأن الوضع السياسي الفلسطيني خلال السنوات القليلة الماضية، شد اهتمام المواطنين مما خفف من عدد الشكاوى التي تقدم للجنة الرقابة. وأضاف: "اللجنة تعمل على وتيرة العمل السابقة، ولا يوجد أشياء مثيرة الآن، ونحن نعمل الآن على قرارات محكمة العدل العليا حيث ان هناك ٥٤ قرارا لم تنفذ، وهو موضوع

في غاية الأهمية".

وكان فارس قد قال أثناء انتخابات رئاسة لجنة الرقابة، بأنه في حالة كون رئاسة اللجنة من أعضاء فتح فان ذلك سيسهل عمل اللجنة وسيسهل لقاءها بمسؤولي الأجهزة الأمنية.

وحول هذا الموضوع، قال: "هذا صحيح، ودليل ذلك أننا نجحنا في فتح اتصالات مع مسؤولي الأجهزة الأمنية الذين ابدوا تجاوبا منقطع النظير، وابدوا استعدادا للتعاون مع لجنة الرقابة في كثير من الأمور التفصيلية".

وبرأي فارس، فان أداء المجلس التشريعي في بداية عمله كان أفضل حالا من الوضع الحالي، مشيرا إلى ان ذلك نتج عن إخفاق المجلس في النجاح بأية معركة من المعارك البرلمانية التي خاضها طوال فترة عمله.

وقال: "خاض المجلس طوال فترة عمله العديد من المعارك البرلمانية، ولم يوفق بأي منها، الأمر الذي ولد إحباطا لدى النواب، والموضوع المفصلي كان موضوع الحكومة الثانية خاصة بعد ان رافق تلك الحكومة أحاديث عن فساد، وجدنا ان المجلس صوت لتلك الحكومة رغم انه لم يتغير أي منها، وهذا ولد حالة من اليأس خاصة وأنه لم يسهم في إرساء تقاليد الرقابة المطلوبة على الحكومة".

المنظمات الشعبية الفلسطينية، اشكالية الداخل والخارج

الفلسطينية، حيث تتداخل عوامل كثيرة في نشاط هذه المنظمات، منها وجود نقابات مهنية لا زالت فروعاً لنقابات اردنية مثل: "الأطباء، المهندسون، ونقابات مهنية أخرى". كما أن عودة العديد من قادة النقابات والمنظمات الشعبية في الخارج الى ارض الوطن بعد اتفاق أوسلو شكلت متغيراً جديداً على العمل الجماهيري والشعبي. ونشأت في الواقع الفلسطيني مشكلة الازدواجية بين العمل الرسمي الحكومي في مناصب عالية، وادارة منظمة شعبية من البديهي ان تكون مستقلة عن السلطة التنفيذية.

كما ان من اهم الاشكالات التي تعاني منها المنظمات الشعبية في فلسطين، ان معظم هذه المنظمات لم تجر انتخابات لها منذ فترة تقارب عشرة سنوات أو اكثر، في حين لا زالت هناك اشكالات أخرى تعاني منها مثل تقادم لوائحها وعدم ملائمتها للتطورات الجديدة، او تفتيق انتخابات عادة ما تكون نتيجتها التزكية او التوافق السياسي، كما جرى في كل من رابطة الصحفيين واتحاد الكتاب.

وقد ظهر صراع الداخل والخارج في اكثر من منظمة شعبية، حيث جرى نقاش وجدل واسع على صفحات الصحف حول انتخابات اتحاد الكتاب. وتتمحور الخلاف حول عضوية العائدين في هذا الاتحاد وحول وجود هيتتين في الداخل واحدة للكتاب وأخرى للصحفيين، في حين توجد في الخارج هيئة واحدة للكتاب والصحفيين هي اتحاد الكتاب والصحفيين.

اما اتحاد المعلمين فقد جرى نقل رئيسه خلال ازمة اضراب المعلمين، من منصبه الرسمي كوكيل مساعد لوزارة الداخلية إلى رئيس لاتحاد المعلمين، الأمر الذي أثار احتجاج المعلمين ليشكلوا لجنة تنسيقية خارج الاتحاد.

وتعاني نقابة المحامين من اشكالية كبيرة ادت الى ان يقوم بعض المحامين بنشر بيان في الصحف يرفض تشكيل جسم النقابة بالطريقة التي تمت. وقدم ناشرو البيان دعوى الى القضاء لبيت في هذه الاشكالية. هذا علماً بأن مجلس نقابة محامي فلسطين كان غير منتخب، ومعين من رئيس السلطة الوطنية مباشرة حتى صدور قانون تنظيم مهنة المحاماة الذي استدعى اجراء انتخابات للنقابة.

ولا تزال قضية نقابة الصحفيين أمام القضاء لبيت في صحة الانتخابات التي جرت. وتم تشكيل اكثر من تجمع للصحفيين

لعبت المنظمات الشعبية الفلسطينية في الداخل والخارج دوراً أساسياً في بلورة الهوية الوطنية الفلسطينية، كما اسهمت بشكل فعال ومؤثر في رفق الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة بعناصر اساسية أكسبتها بعداً شعبياً وجماهيرياً استطاع ان يمنع أي امكانية لتشكيل البدائل عن منظمة التحرير الفلسطينية في فترات كان الصراع على التمثيل الفلسطيني محتدماً، وكانت المحاولات جديداً لبناء قواعد شعبية تعطي ولاءها لاطراف مختلفة غير المنظمة.

وقد شكلت المنظمات الشعبية في دورها السياسي قاعدة تنظيمية لقوى اجتماعية مختلفة، لخدمة عملية التحرر الوطني. وكان الاتحاد العام لطلبة فلسطين المؤسسة الشعبية الفلسطينية الاولى التي شاركت في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، فيما كان الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية أول منظمة شعبية منتخبة تؤكد علناً وصراحة عام ١٩٦٩ أن الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني هو منظمة التحرير الفلسطينية.

ورغم ما عانتها المنظمات الشعبية الفلسطينية في الداخل من انقسامات وحالة من التنافس السياسي وصل الى توترات شديدة، الا انها لم تتجاوز الحد الأدنى من الإجماع على استقلالية القرار الفلسطيني. فيما لم تكن هناك اية علاقة مباشرة بين اتحادات الداخل والخارج كما اكد مسؤولون كبار في نقابات عمالية ومهنية مختلفة، حيث عمل كل في مجال تواجد الجغرافي.

الا ان انعكاسات الخارج على الداخل أثرت على عمل المنظمات الشعبية في الداخل من خلال العلاقة مع مستوى القرار السياسي وليس مع الاتحادات المناظرة. وقد انعكست الانقسامات في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية على العمل الشعبي المنظم في الداخل، خاصة في اوائل ومنتصف الثمانينات من القرن العشرين. الامر الذي اثر على فعاليتها النقابية، وجعلها تركز على الجانب السياسي وتنافساته في الساحة الفلسطينية، فيما عانى دورها النقابي من خلل أدى في النهاية الى فقدان الثقة بين قواعد هذه المنظمات وقياداتها، وجعل الكثير من قواعد هذه المنظمات تعزف عن المشاركة حتى في قضايا مطلوبة، على حد قول نقابي عمالي ناشط في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

ولا زالت هناك مشاكل تعترى عمل المنظمات الشعبية

أفاق برلمانية

الضفة والقطاع، تشكل حلقات منفصلة ولا توجد لها قيادة مركزية على مستوى الوطن، عدا لجنة تنسيق بين رؤساء المجالس الطلابية بدأت منذ عامين تقريبا بهدف معالجة قضايا الاقساط، الا انها لم تتطور الى قيادة تمثيلية دائمة.

لقد اعدت اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لطلبة فلسطين خطة عمل لتوحيد فروع الاتحاد المختلفة في الوطن والشقات كان يجب ان تتكلم في شهر تشرين الثاني من العام الماضي باجراء انتخابات عامة، الا ان هذه الخطة لم تنفذ حتى الآن. ويجري التفكير بتأجيل ذلك الى السنة القادمة كما يقول د. ابراهيم خريشة، رئيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين.

وعلى غرار المنظمات سالفة الذكر، توجد منظمات أخرى مثل الاتحاد العام للمرأة، وغيره من المنظمات تعاني من ركود في النشاط ومن تقليدية في العمل ومن مشاكل التداخل بين الداخل والخارج، لدرجة بات من الملح إعادة تشكيلها من جديد بهدف تفعيلها.

لقد اقر المجلس المركزي في اجتماعه في آذار الماضي ورقة عمل هدفها احياء دور الاتحادات والمنظمات الشعبية، ووضع المجلس سقفا زمنيا لذلك، إلا أن الواضح أن هذا القرار لم ينفذ، حيث قاربت الفترة الزمنية على الانتهاء دون وجود أية إجراءات ملموسة في هذا المجال.

خارج اطار النقابة العامة مستندين الى عدم شرعية الانتخابات التي جرت، ومطالبين بإعادة الاعتبار لمهنة الصحافة والنقابة على اساس غرلة عضوية النقابة، وتحديد معايير العضوية، وتفعيل دورها المجتمعي كممثل لفئة مهمة من فئات المجتمع.

ويعيش العمال الفلسطينيون أسوأ ظروف نقابية. فهناك ثلاث مرجعيات نقابية منفصلة للعمال: الأول هو الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة، والثاني هو اتحاد النقابات في القطاع، والثالث هو الاتحاد العام لعمال فلسطين الذي يشغل امينه العام حاليا منصب وكيل وزارة العمل. ولم تجر انتخابات للاتحادات الثلاثة منذ فترة طويلة، فيما شكل اتحاد الضفة بالتوافق السياسي أكثر من مرة، بينما طرح أكثر من مشروع لاعادة تشكيل الحركة النقابية على قواعد مهنية الا ان كل اوراق العمل الخاصة بذلك قد أهملت. كما يسود الضعف والتفكك التنظيمي كافة النقابات التي تعتبر الان فارغة من العضوية العاملة.

وبالنسبة للطلبة، فان قيادة الاتحاد العام لطلبة فلسطين قد عادت بمعظمها إلى الوطن وحاولت ان تنشط في تنظيم صفوف الطلبة الا ان محاولتها قد توقفت عند تعيين مجلس اداري جديد غالبية العظمى من غير الطلبة وممن يشغلون مناصب حكومية، في حين لا زالت الحركة الطلابية في جامعات ومعاهد



هيئة التحرير:

مي الجيوسي، داوود عبد الهادي
جبريل محمد، أريج حجازي، شهاب محمد

رئيس التحرير:

د. جورج جقمان

Ramallah, P.O Box 1845,

Tel : (972) 2- 2951108

Fax : (972) 2- 2960285

email : muwatin@muwatin.org